

«الكهرباء»: لجان كشف الهدر في مؤسسات الحكومة

قصي المحمد

كشف مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء يونس علي لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة مركزية خاصة بقرار مهمتها متابعة مدى التزام المؤسسات الحكومية بتطبيق تعميم رئاسة مجلس الوزراء بخصوص ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في جميع المؤسسات الحكومية العامة.

وبين أن الهدف من تشكيل لجنة المتابعة يتمثل بإجراء الجولات الرقابية، ورفع تقارير مفصلة عن حسن تطبيق الإجراءات المعممة من المعنيين من مديريين وموظفين، موضحاً أن اللجنة ستعمل على القيام بجولات مكثفة ومستمرة خلال الفترة الحالية وحتى شهر آذار من عام ٢٠١٨، لتتم متابعة مضمون التقارير من وزارة الكهرباء واتخاذ الإجراءات اللازمة حال وجود أي حالات عدم التزام وهدر زائد، وأشار علي إلى أن اللجنة بدأت عملها منذ بداية هذا الشهر، لافتاً إلى أن هناك نوعاً من الالتزام إلى الآن، عن المحافظات، أكد أنه سيتم تشكيل لجان خاصة في كل شركات الكهرباء لتقوم بمراقبة عمل المديرية والمؤسسات الدولة.

وجاء هذا الإجراء كما أوضح علي نتيجة الهدر الكبير الحاصل في قطاع الكهرباء، إضافة إلى رغبة الوزارة في المحافظة على استمرار التغذية بشكل دائم خلال فصل الشتاء وتخفيض ساعات التقنين قدر الإمكان الذي يتوقع أن يحصل نتيجة المحولات الزائدة من المواطن في فترات الذروة من الساعة ٥ إلى ١٠ مساءً، وعلى صعيد آخر، قال علي: تم توقيع اتفاق مع وزارة الإعلام لدعم الحملة لتقليل الاستهلاك واستخدام الكهرباء بشكل عقلائي، مبيهاً أن الإعلام ستلتزم بإعداد تقارير توعوية، تعممها على كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة منضمة ضرورة تطبيق الإجراءات البسيطة التي يطلبها المركز وخاصة إيقاف تشغيل بعض المعدات الكهربائية ذات الاستهلاك الزائد خلال ساعات الذروة كالمكيفات والمطبخ الكهربائي والغسالات والمكانس الكهربائية و«المكواة»، مطالباً بضرورة الالتزام بذلك لما له من نتائج إيجابية صامتة للتغذية الكهربائية أطول فترات ممكنة.

وأضاف علي: تقوم حملات توعوية مع وزارات أخرى كالترابية والأوقاف من خلال إلقاء محاضرات استرشادية توضح المخاطر التي تتعرض على الكهرباء وحسن استمرارها في مجالات الاستهلاك والهدر الزائد عن المعقول.



نقابة الأطباء طلبت رفع الأجور ونحن رفضنا

وزير الصحة: وضع تسعيرة رسمية حالياً للأطباء لن يلتزموا بها وستنكسر شوكة الدولة في هذا الموضوع

◀ هناك عيادات يديرها أطباء غير مختصين
◀ أدوية تبيعها شركات لـ ١٠٠ ل.س وأخرى لـ ٣٠٠ ل.س



محمد منار حميحو

أعلن وزير الصحة نزار يازجي أنه لن يكون هناك ارتفاع في أجور الأطباء «الكشفية الطبية»، كاشفاً أن نقابة الأطباء طلبت رسمياً رفع الأجور إلا أن ذلك قوبل بالرفض من الوزارة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، قال يازجي: إنه يمكن رفع الأجور الطبية عبر التأمين الصحي من دون أن يذكر تفاصيل أخرى باعتبار أن الأمر موضوع لما يزل قيد الدراسة.

وخلال اجتماعه بلجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب نهاية الأسبوع الماضي أوضح يازجي أنه تم تشكيل لجنة مشتركة مع نقابة الأطباء لدراسة الموضوع، وقال: كان جوابنا أن الأطباء على التسعيرة الحالية يتقاضون مبالغ مرتفعة وفي حال رفعها فإنه سيكون سبباً لهم لتفاضي مبالغ أكثر.

وتطرق يازجي إلى المشافي الخاصة كاشفاً أنه تم إغلاق مشفى نتيجة أخطاء فنية ويتم دراسة إغلاق مشفى آخر.

وأضاف يازجي: أعلم أن هناك مشافي خاصة تأخذ مبالغ مرتفعة وأدعوكم إلى تقديم أي شكوى تخص أي مشفى لمعالجتها، مؤكداً أنه تم عقد اجتماع مع أصحاب المشافي الخاصة والتأكد أن أي شكوى ستتم معالجتها بحسب تسعيرة الوزارة.

وأشار يازجي إلى أن حجة المشافي الخاصة ارتفاع وتفاوت أسعار المستلزمات الطبية حسب سعر صرف القطع الأجنبي، داعياً إلى التريث بالموضوع ليتحقق استقرار أسعار الصرف ثم ستكون هناك قبضة حديدية في مراقبة الأسعار.

ورأى يازجي أنه في حال تم وضع تسعيرة رسمية سواء للأطباء، أم للمشافي الخاصة حالياً لن يلتزموا بها لخروج مناطق عن دائرة المراقبة ومن ثم ستنكسر شوكة الدولة في هذا الموضوع وأكد

فقدان لقاح داء الكلب يتسبب بوفاة مريضة في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

بعد تعرضها للعض من أحد الكلاب الشاردة فارقت المريضة (ريبال. ش) الحياة في قسم العزل في المشفى الوطني بالسويداء وهي لم تتجاوز الـ ٢٥ من عمرها ولعل المستهجن في القضية أن أعراض داء الكلب لم تظهر على المريضة إلا بعد مرور نحو خمسة أشهر من الإصابة، علماً أنها لم تحصل على اللقاح المضاد لداء الكلب حينها لعدم توافره في المشفى.

وبين رئيس برنامج داء الكلب في دائرة الأمراض السارية والمزمنة في السويداء سامي حمشو أنه في تاريخ ٦/١٣ راجع مركز داء الكلب أربعة أشخاص تعرضوا للعض من كلب واحد في السويداء تم قتله مباشرة، كان من ضمنهم المريضة ريبال التي جرى تقديم العلاج المتوافر في المركز من غسيل للجروح وتعقيم وإعطاء وصفات طبية إضافة إلى المصل المضاد لعدم توافر اللقاح حينها في المركز وفي مستودعات مديرية الصحة ووزارة الصحة على حد سواء، إلا أنه وفي تاريخ ١٧ من الشهر الحالي وبعد مرور خمسة أشهر راجعت المريضة ريبال المركز بأعراض داء كلب تم إعطاؤها المصل واللقاح المتوافر كخطوة وقائية وتم إدخالها قسم العزل في المشفى إلا أن حالة المريضة تطورت وأدت إلى الوفاة.

وخشية على أفراد العائلة البالغ عددهم ١٧ شخصاً من انتقال العدوى وإصابتهم بداء الكلب تم إعطاؤهم اللقاح احترازياً.

موضحاً أنه بسبب عدم توافر اللقاح حينها تمت معالجة الحالات الداخلة بواسطة المصل علماً أن المصل عبارة عن أصداف جاهزة داء الكلب في حين اللقاح يحتاج من ٧ إلى ٢١ يوماً ليتحول إلى أصداف جاهزة ومن الضروري جداً

للساحل السوري باعتبار أن هناك فائضاً بينما يتم التساهل بالعض.

وأكد يازجي أنه لن يكون هناك ارتفاع في أسعار الدواء وإنما تمت تسوية سعرية مع بعض الشركات، موضحاً أن بعض الأصناف يباع مثلاً بـ ١٠٠ ليرة وشركات تبيعها بـ ٣٠٠ ليرة فتمت التسوية لبيع الأخيرة بسعر ١٠٠ ليرة.

وكشف يازجي أنه تم وضع خطة لتدوير الدواء من مكان لآخر، ضارباً مثلاً أن بعض المناطق يحتاج إلى دواء معين وآخر لا يحتاج إليه فتمت نقل الدواء من مركز صحي لآخر وهذا سبب وفورات في الدواء.

وعما يتعلق بأدوية الأمراض المزمنة أكد يازجي أنه لا تهمي فيها وتم تنظيم عملية توزيعها، كاشفاً أن الوزارة وقعت مع معمل آسيا المنتج مادة الأسولين لتوفيرها في الأسواق بعد النقص الحاصل فيها.

يازجي أن ارتفاع الأسعار في المشافي الخاصة شكل عبئاً كبيراً على المشافي العامة نتيجة ارتفاع عدد المرضى المراجعين إليها.

وعما يتعلق بمراقبة الصيدلة كشف يازجي عن تنسيق مع نقابة الصيدلة لمراقبة إذونات فتح الصيدليات وخصوصاً أن هذا الموضوع أصابه خلل في الظروف الحالية بوجود صيدلة أجروا شهادتهم لآخرين.

وأعلن يازجي عن إغلاق خمسة مراكز طبية في مدينة جرمانا في ريف دمشق لأن الأطباء المشرفين عليها غير اختصاصيين مشيراً إلى أن هناك عيادات مفتوحة يديرها أطباء غير مختصين ستتم معالجة هذا الموضوع.

وفي غضون ذلك يازجي أنه تم رصد نحو ٣٠٠ مليون ليرة لتأمين لجان الصحة في ريف حلب، مشيراً إلى افتتاح ثلاثة مراكز وأنه سيوزع حلب الصحة وذلك فإنه يتم التشدد بنقل أي موظف

الواتس أب لتسهيل معاملات طلاب الفرات

قنبر: كليات دمشق لم تزودنا بنتائج الامتحانات التكميلية حتى الآن

ومنها الواتس أب في التواصل بين الجامعة ومراكز التنسيق من أجل تسهيل معاملات الطلاب.

وأعدت قنبر التآخر في إنجاز العديد من المعاملات لقله عدد موظفين في الجامعة إضافة إلى أن أي معاملة إدارية كشف علامات أو غيرها بحاجة للإرسال إلى مركز الجامعة ومركز الجامعة يعود ويوزعها على الكليات ومن ثم تقوم الكليات بالإجابة وإعادة إرسال الإجابة.

وبينت قنبر أن السبب في فقدان علامات البعض يعود لعدم نقلها إلى السجلات وذلك بسبب اختلاف أماكن تقديم الطلاب للامتحانات.

وبررت قنبر أسباب الإزدحام في مركز التنسيق بكثرة الطلاب المراجعين مؤكدة أن مركز التنسيق يعمل في ظروف صعبة بسبب كثافة عدد الطلاب المراجعين وضيق المساحة.

واشكت قنبر من عدم موفاة أي كلية من كليات جامعة دمشق حتى تاريخه وأوضحت قنبر أن طلاب التعليم المفتوح بما فيهم المستجدين لهذا العام يحق لهم الاستضافة في جامعة أخرى ولكن وفقاً لنهج جامعة الفرات.

ورداً على شكاوى طلاب الجامعة في كليات جامعة دمشق حول تأخر العديد من معاملاتهم الإدارية بيّنت قنبر أن ذلك يعود لصعوبة التواصل مع مركز الجامعة في دير الزور مؤكدة أن الجامعة سهلت العديد من الإجراءات مستخدمة وسائط التواصل الاجتماعي

عبد المنعم مسعود

يظهر الإزدحام في مركز تنسيق جامعة الفرات في جامعة دمشق في البرامكة حجم المعاناة التي يكادها الطلاب سواء لناحية الانتظار لخدم أوراق على باب رئيسة مركز التنسيق أو لناحية انتظار نتائج المراسلات الراقية بين المركز في دمشق ورئاسة الجامعة وكلياتها في دير الزور.

أحمد خضر طالب سنة ثالثة في كلية التربية منقطع منذ عامين عاد هذا الفصل إلى الجامعة وبعد استكمال أوراق العلامات من تبرع بالمدم وغير محكوم وإيصال الدفع في البنك تقدم بطلب الحصول على الكشف الذي انتظره عشرين يوماً وبعد الانتظار وجد نقصاً في أربع مواد من المواد التي تقدم في امتحاناتها.

وموظف التربية في المركز أكدوا له أن المواد تم استخراجها من صور السجلات التي وصلت من دير الزور وأن في حال تأخر من نجاحه في المواد الجديدة من توأقت اختصاصاتهم مع توجيه اللجنة التربوية للبحث عن المواد المقفولة لعل وعسى!

وتنظر الطلبة في كلية الحقوق سهام محمد معاناتها بعدم اعتراف مركز التنسيق بنجاحها رغم صدور النتائج في جامعة دمشق، إذ إن المركز ما زال ينتظر وصول النتائج لترسل له.

مسألة انتظار النتائج تؤثر على مصداقات التأجيل الدراسي التي

واقع خدmi مترد في بعض كليات تشرين

شعبان لـ«الوطن»: موظفون وعمال جدد.. و٧٣ أستاذاً جامعياً لمعالجة النقص



فادي بك الشريف

وتدخل الناقدون وفرضهم للبعوض. ونوهت شكاوى الطلاب بوجود نوع من التلاعب في مسابقة ملء شواغل الهيئة التدريسية وخاصة في كلية الزراعة وحصرها بأسماء محددة.

وفي تصريح للوطن أكد رئيس جامعة تشرين الدكتور هاني شعبان أن مجلس الجامعة بحث بشكل مفصل الواقع الخدمي والتعليمي في كليات الجامعة، مشيراً إلى أن الواقع الخدمي يختلف بين كلية وأخرى حسب عدد الطلاب، معتبراً أن كلية الآداب تضم أعداداً كبيرة من الطلاب، والأمم يتطلب أيضاً مساعدة الجميع مع بعضهم البعض للاهتمام بواقع النظافة، مع توجيه المعنيين بضرورة متابعة الواقع الخدمي في مختلف الكليات.

شكاوى طلابية طالت عدداً من كليات جامعة تشرين وسط عدم التزام بعض عمادات الكليات بتوجيهات رئاسة الجامعة المستمرة حول ضرورة الاهتمام بالواقع الخدمي والطلابي بالنسبة الأكبر والأستراتيجية لرغبات الطلاب واتباع خطة دورية لأتمته المواد بهدف التسهيل على الطلاب، ناهيك عن تجاهل التوجيهات باتخاذ إجراءات رادعة تجاه النسب المتدنية دون الـ ٢٠ بالمئة.

واشكى الطلاب للوطن من الترددي الخدمي لعدد من الكليات في الجامعة، بدءاً من تعطيل برادات الشرب إلى انتشار القذارة في الحمامات وتكدسها في بعضها مروراً بالأسعار المضاعفة في الكافيتريات ومقاصف الكليات.

وتحدث الطلاب عن ارتفاع أسعار الطوابع وبيعها للطلبة بأسعار مضاعفة، وأسعار المشروبات الساخنة والباردة حدث ولا حرج، ناهيك عن المطالبة بتحسين وضع المدينة الجامعية في تشرين لاستيعاب أكبر شريحة ممكنة من الطلاب.

وقال الطلاب: بدأت السنة الدراسية الجديدة ولم تصدر نتائج الامتحانات للمواد، وعند سؤال عمادة كلية الآداب عن التأخر في إصدار نتائج الامتحانات، فكان سبب التأخر هو قلة الموظفين الأمر الذي يتطلب رفع الكلفة بموظفين قادرين على تأدية واجبات الكلية بالصورة المثلى وخاصة أن عدد طلابها في الآداب مرتفع، مع ضرورة مراعاة التوزيع العادل للموظفين.

وتساءل الطلاب: لماذا تقام مسابقات في جامعة تشرين لانتقاء موظفين، وتلغى جميعها، وهل يعود السبب إلى